

كراسة الشروط والمواصفات الفنية

للممارسة العامة رقم (١)

الخاصة بشراء

عدد ٤ أجهزة خوادم (سيرفرات) لجامعة سوهاج العامة وجامعة سوهاج الاهلية

للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

جلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/١/٢٠ م

الساعة الثانية عشر ظهرا بمقر ادارة التعاقدات المركزية

قيمة التأمين الابتدائي مبلغ (٤٥٠٠٠) جنيها فقط خمسة واربعون الف جنية

ثمن كراسة الشروط ٢٩٩ جنيها فقط مائتان تسعة وتسعون جنيها لا غير

بالإضافة الي طابع شهيد فئة خمسة جنيهات (طبقا لأحكام القانون يلصق علي

الكراسة) و بالإضافة الي خمسة جنيهات صندوق رعاية ذوي الاحتياجات

الخاصة

نظام التقييم للعطاءات مقبول ، مرفوض

الممارسة تقبل التجزئة

(سد ثمن الكراسة بقسيمة رقم)

الكراسة عدد ١٧ ورقة بالغلاف

إقرار

أقر أنا مقدم العطاء الخاص بالممارسة العامة رقم (١) جلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/١/٢٠ م
شراء

عدد ٤ أجهزة خوادم (سيرفرات)

بأنني اطلعت على كراسة الشروط والمواصفات الفنية وموافق على كل ما جاء بها وملتزم بها.

وهذا إقرار مني بذلك

اسم مقدم العطاء :

التوقيع : - الختم:

ملحوظة: يجب تقديم هذا الإقرار بالمظروف الفني بعد استكمال بياناته.

بيانات عن مقدم العطاء

اسم الشركة :

اسم المدير المسئول :

العنوان الحالى للشركة:

التليفون والفاكس:

رقم البطاقة الضريبية:

مأمورية الضرائب التابعين لها:

رقم الملف الضريبي :

رقم التسجيل فى ضرائب القيمة المضافة :

مأمورية الضرائب التابع لها:

ملحوظة : يجب تقديم هذا البيان بالمظروف الفنى بعد استكمال بياناته

كراسة الشروط والمواصفات للممارسة العامة رقم (١) للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦ لشراء

عدد ٤ أجهزة خوادم (سيرفرات)

جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٢٦/١/٢٠ الساعة الثانية عشر ظهرا

ثمن كراسة الشروط : (٢٩٩ جنيها)

التأمين الابتدائي مبلغ: (٥٠٠٠٠ جنية) فقط خمسة واربعون الف جنيهاً

طريقه سداده (مستحقات صالحه للصرف /خطاب ضمان / دفع الكتروني)

وسيله وأسلوب التواصل مع الهيئة :

العنوان :مدينة ناصر سوهاج

رقم التليفون : ٠٩٣٤٥٧٠٠٤٧ / ٠١١٥٠٨٨٢٨٦١/

رقم الفاكس : ٠٩٣٤٦١٢٨٨٥

البريد الإلكتروني :

أسم المخول له التواصل مع مقدمي العطاءات : رمضان هاتور همام

توضع هذه الكراسة مختومة بختم صاحب العطاء وموقعه على كل صفحة من صفحاتها من صاحب العطاء داخل المظروف الفني :
ويقدم العطاء على العنوان التالي :

جامعة سوهاج – الإدارة العامة للتعاقدات المركزية

البيانات العامة للعملية

طريقه التعاقد : ممارسة عامة

المواصفات : طبقا لكراسه الشروط والمواصفات العامة والخاصة المرفقة

مكان التنفيذ : الإدارة العامة للتعاقدات المركزية بجامعة سوهاج
مدته سريان العطاءات : (ثلاثة أشهر) من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية
البرنامج الزمني المتوقع للإجراءات ومكان ومواعيد انعقاد الجلسات ::

م	الاجراءات	التاريخ	المكان
١	تاريخ الاعلان	٢٠٢٥/١٢/٢٩	البريد الموصي به
٢	تاريخ فتح المظاريف الفنية	٢٠٢٦/١/٢٠	اداره التعاقدات المركزيه جامعه سوهاج
٣	تاريخ الانتهاء من البت الفني	٢٠٢٦/١/٢٨	اداره التعاقدات المركزيه جامعه سوهاج
٤	تاريخ فتح المظاريف الماليه والتمارس	٢٠٢٦/٢/١٠	اداره التعاقدات المركزيه جامعه سوهاج

اسلوب التقييم: --مقبول / مرفوض--(الافضل شروط والاقبل سعرا)
شروط الطرح والفسخ والجزاءات والغرامات طبقا لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر
بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وهذه الكراسة.
التأمينات: يلتزم المتعاقد بالوفاء بجميع التزاماته التأمينية والتأمين على العمال.

توقيتات تقديم الشكاوى :

تخضع هذه العملية لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة
٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩.

وتسري أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ في شأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية ولائحته
التنفيذية على هذه العملية ويعدان جزء لا يتجزأ من هذه الكراسة.

تطرح الإدارة العامة للتعاقدات بجامعة سوهاج الممارسة العامة رقم (١) لشراء عدد ٤ أجهزة خوادم (سيرفرات)

أولاً : الشروط العامة

- 1- تعقد جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ / ١ / ٢٠٢٦ في تمام الساعة الثانية عشر ظهرا بمقر إدارة التعاقدات المركزية بجامعة سوهاج كما تعقد جلسة فتح المظاريف المالية والممارسة للشركات المقبولة فنيا في الموعد الذي سوف يتم اخطاركم به
- ٢- يجب أن يبين بالتفصيل العنوان الذي يمكن لإدارة التعاقدات مخاطبة الشركة عليه وكذلك التليفونات والفاكسات ويتعين عليها أن تخطر إدارة التعاقدات بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بكل تغيير في هذا العنوان ويجب إرفاق الإيصال الدال على شراء كراسة الشروط.
- ٣- تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي على أن يرفق بالمظروف الفني التأمين المؤقت (خطاب ضمان بنكي ابتدائي غير مشروط أو الدفع عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني أو خصما من مستحقاته الصالحة للصراف لدى الجامعة ان وجدت) وفي حالة تقديم خطاب ضمان كتأمين مؤقت يجب ألا تقل مدة سريانه عن ثلاثين يوما بعد تاريخ انتهاء مدة صلاحية سريان العطاء او تاريخ انتهاء مدة مد صلاحيته ويزداد التأمين إلى ٥٪ كتأمين نهائي .
- ٤- يجب على الشركة إرسال مندوب لها مفوضا بخطاب تفويض معتمد ومختوم لحضور جلسة الممارسة وفي حالة حضور صاحب الشركة بنفسه عليه تقديم ما يثبت ذلك.
- ٥- يلتزم مقدم العطاء بسريان عطائه لمدة ٩٠ يوما من تاريخ فتح المظاريف الفنية ولا يجوز التحفظ على هذا الشرط ومجرد تقديم العطاء تعتبر موافقة ضمنية على فترة السريان وتتعهد الشركة بمد هذا العرض عند طلب الجامعة ذلك
- ٦- تخضع هذه العملية لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ بالإضافة الي أحكام القانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية بشأن تفضيل المنتجات المحلية بالعقود الحكومية ويسري بشأن التعاقد كافة القوانين واللوائح ذات الصلة بموضوع العملية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في الكراسة .
- ٧- تعفي المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من نصف قيمة التأمين المؤقت ومن نصف التأمين النهائي إذا كان المنتج الصناعي المقدم عنه عروض من هذه المنشآت مستوفي لنسبه المكون الصناعي المصري
- ٨- لا يلتفت للعطاءات المتأخرة وغيرها من عطاءات غير صالحه للنظر فيها ومنها العطاءات غير

- الموقعة من أصحابها أو الغير مكتملة وفقا للشروط أو العطاءات غير المستوفاة للتأمين المؤقت أو العطاءات التي يتبين أن أصحابها من غير المسجلين علي بوابه التعاقدات العامة او أنهم من المسجلين بسجل قيد أسماء الممنوعين من التعامل الذي تمسكه الهيئة العامة للخدمات الحكومية
- ٩- يحظر علي مقدمي العطاء وفقا لحكم المادة ٣٣ من القانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء ما لم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصه لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء وفي حاله مخالفه ذلك يحق للجامعة استبعاد العطاءات المخالفة وأيلولة التأمين المؤقت اليها أو فسخ العقد أو التنفيذ علي الحساب وأيلولة التأمين النهائي وتحميل المتعاقد بأي خساره تلحق بها اذا تبين لها مخالفه الحظر بعد التعاقد .
- ١٠- الشطب من السجلات: اذا ثبت أن الشركة المتنافسة / المتعاقدة قد استعملت بنفسها أو بواسطة غيرها الغش أو التلاعب في تعاملها مع الجهة أو في حصولها علي العقد أو أساءت استخدام أي بند من بنود كراسه الشروط أو نص من نصوص القانون ولائحته التنفيذية فإنه سيتم فسخ العقد ويتم اتخاذ الإجراءات القانونية لشطب اسمها من سجلات الموردين والمقاولين بالجهات الإدارية بالدولة
- ١١- بالنسبة للتظلمات يتم تقديمها في مواعيدها المحددة بطلب باسم السيد الاستاذ /الأمين العام مع تقديم الأوراق الخاصة بالشكوى .

ثانيا: تعليمات خاصة

- ١- يكون العطاء المقدم من الشركة مصحوب بترجمة باللغة العربية لكل البنود المقدمة في حالة ما اذا كانت البنود باللغة الاجنبية .
- ٢- يجب أن يكون العرض الفني والمالي مكتوب بصورة واضحة و مرتبة ومختوم بختم الشركة.
- ٣- لا يجوز لمقدم العطاء شطب اي بند أو إجراء تعديل في المواصفات وإذا رغب صاحب العطاء في إبداء اي ملاحظات يثبتها في كتاب مستقل.
- ٤- لا يلتفت إلى اي ادعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطاءة إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.
- ٥- تلتزم الشركات بملئ وتقديم عدد خمس نسخ عقد التوريد المرفق بكراسة الشروط بعد ختمها بخاتم الشركة في حالة الترسية.
- ٦- إذا أستجد أثناء التنفيذ ما يوجب تعديل حجم التعاقد يحق للجهة تعديل مدة العقد بالزيادة أو النقص في حدود ١٥ ٪ بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك وبما لا يجاوز النسبة المشار اليها بعد الحصول علي موافقه السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فتره سريان العقد والا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه وأن تعدل مده العقد اذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

ثالثاً:- التأمين

تلتزم الشركة بتقديم التأمين المؤقت.

(خطاب ضمان أو قسيمة دفع نقدي بأحدي وسائل الدفع الإلكتروني او تقديم خطاب ضمان بنكي ابتدائي) وفي حاله تقديم خطاب ضمان لا تقل مدته عن ثلاثين يوماً بعد تاريخ انتهاء مده صلاحية سريان العطاء أو تاريخ انتهاء مدة مد صلاحيته .

تقوم الشركة بسداد ٥% تأمين نهائي من قيمة (التعاقد) الراسي عليها ولا يحق لشركة المطالبة بالتأمين النهائي إلا بعد إتمام التزامها تجاه الجامعة وتلتزم الشركة بتوريد التأمين خلال عشرة أيام من تاريخ أخطارها بالتعاقد الراسي عليها.

رابعاً:- الغرامات

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة اليه كلها أو جزء منها طبقاً للميعاد المحدد بالعقد يحق للطرف الأول تحصيل مقابل التأخير منه المنصوص عليه في المادة رقم (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولا يخل تحصيل مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع علي الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير .

خامساً :- محتويات المظروف الفني

١- ما يفيد سداد التأمين المؤقت

٢- العرض الفني ويكون مختوم بخاتم الشركة شاملا جميع الأوراق الفنية التي تمكن لجنة البت من عملها مصحوب بترجمة باللغة العربية في حالة ما اذا كان باللغة الأجنبية مع إرسال صورة من العرض الفني المقدم

٣- تحديد المواصفات الفنية الدقيقة للأصناف المطلوبة.

٤- صورة من القيد في السجل التجاري.

٥- صورة كاملة من البطاقة الضريبية- اخر إقرار ضريبي .

٦- صورة من عقد تأسيس الشركة والقانون النظامي لها إن وجد.

٧- صورة شهادة القيد بضريبه القيمة المضافة

- ٨- أي أوراق يرى مقدم العطاء أنها تقييد في تقييم العطاء فنياً.
- ٩- بيان مقدم العطاء والإقرار المرفقين بكراسة الشروط بعد تحريره بدقة وعناية وختمهم.
- ١٠- يحظر كتابة أي أسعار في المظروف الفني.
- ١١- ما يفيد شراء كراسه الشروط والمواصفات ,
- ١٢- صورة من التسجيل في منظومة الفاتورة الالكترونية المنشأة بمصلحة الضرائب المصرية وكذلك التسجيل على بوابة التعاقدات العامة
- ١٣-سابقة اعمال

سادسا :- محتويات المظروف المالي

- ١- يجب أن يتم كتابة سعر الوحدة وإجمالي عرض الأسعار بالأرقام والحروف بصورة واضحة وما كانت الأسعار شاملة ضريبة القيمة المضافة من عدمه وفي حالة عدم التنويه عن ضريبة القيمة المضافة تعتبر الأسعار شاملة الضريبة ولا يحق للشركة المطالبة بها.
- ٢- يجب أن تختم جميع العروض بخاتم الشركة

سابعا :-آلية التمارس

تتولى لجنة الممارسة فتح المظاريف المالية للعروض المقبولة فنياً وممارسة مقدميها أو من يفوضونهم في جولة أو جولات في الجلسة المحددة للوصول لأفضل الشروط وأقل الأسعار وذلك بعد توحيد أسس المقارنة بين العروض من جميع النواحي الفنية والمالية للوصول إلى أقل الأسعار .

المواصفات الفنية الخاصة بشراء ٤ خوادم (Servers)

م	الصف
1	12x3.5 Hard Drives (SAS/SATA) PERC11
2	Intel Xeon Gold 6442Y 2.6G, 24C/48T, 16GT/s, 60M Cache, Turbo,HT (225W) DDR5-4800
3	Intel Xeon Gold 6442Y 2.6G, 24C/48T, 16GT/s, 60M Cache, Turbo,HT (225W) DDR5-4800
4	Riser Config 0, No Riser, 3x16 + 1x8 (2 CPU), with OCP
5	64GB RDIMM, 5600MT/s, Dual Rank
6	iDRAC9, Enterprise 16G
7	1.92TB SSD SATA Read Intensive 6Gbps 512 2.5in Hot-plug Hard Drive
8	PERC H755 Adapter, Low Profile
9	Dual, Redundant(1+1), Hot-Plug Power Supply,1100W MM(100-240Vac)Titanium
10	C13 to C14, PDU Style, 10 AMP, 6.5 Feet (2m), Power Cord
11	Motherboard with Broadcom 5720 Dual Port 1Gb On-Board LOM
12	Broadcom 57416 Dual Port 10GbE BASE-T Adapter, OCP NIC 3.0
13	Cable Management Arm, 2U, ReadyRails Sliding Rails
14	3Yr ProSupport and Next Business Day Onsite Service Extension

شروط خاصه :-
١- مدة التوريد ٣ شهور
٢- مدة الضمان عام

الكميات المطلوبة
لعملية شراء عدد ٤ أجهزة المطلوبة المركزية والجامعة الاهلية في الممارسة
العامة رقم (١) ٢٠٢٦/٢٠٢٥

م	اسم الصنف	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	
				قرش	جنية
١	خوادم (سيرفرات)	بالعدد	٤		

عقد شراء المنقولات

انه في يوم الموافق تم ابرام هذا العقد بين كل من :
اولا: ومقرها بصفتها المتعاقد وهي الجهة المعنية /المستفيدة من عمليه ويمثلها
قانونا في التوقيع علي هذا العقد بصفته

(اذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد بصفته تستكمل البيانات التاليه)
ويفوض عنه في التوقيع علي هذا العقد (لسيد/ لسيدة) بصفته/ بصفتها الوظيفيه
بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(طرف اول مشتري)

ثانيا : الكائن مقرها وشكلها القانوني والمصنفه سجل تجاري رقم
بطاقه ضريبية رقم تليفون رقم فاكس رقم بريد الكتروني
ويمثلها (/) بطاقه رقم قومي بصفته / بصفتها بموجب بصفته /
بصفتها المتعاقد معه .

(طرف ثاني بائع)

تمهيد

*حيث ان الطرف الاول ابدي رغبته في التعاقد علي شراء وذلك بغرض تلبية
احتياجاته بمايمكنه من تحقيق اهدافه بكفاءه وفعاليه ويضمن انتظام سير العمل ،ووفقا لما تم
تخصيصه من اعتمادات ماليه ، وحيث ابدي الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك واتمامه وفقا
للشروط والمواصفات وايه متطلبات اخري وكام هو منصوص عليه بكراسه الشروط
والمواصفات و (ائطاء / العرض) المقدم منه ، والذي قبله الطرف الاول .

* وفي ضوء اعتماد (السلطه المختصه / المفوض عنه بالقرار رقم
الصادر في) لاجراء طرح العمليه رقم ووفقا لاحكام قانون تنظيم
التعاقدات التي تبرمها الجهات العامه الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية
الصادره بقرار وزير الماليه رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ و (الاعلان / الدعوه / طلب
عرض سعر) وكراسه الشروط والمواصفات المنشوره علي بوابه التعاقدات العامه بتاريخ
بشان (المناقصه / العامه / المحدوده / المحليه / ذات المرحلتين) الممارسه (
العامه / المحدوده) الاتفاق المباشر رقم (لسنة) للتعاقد علي
* ووفقا لما تضمنته كراسه الشروط والمواصفات الخاصه بموضوع هذا العقد وما اوصت به (
لجنه البت في المناقصه / الممارسه / لجنه الاتفاق المباشر) بجلستها المعقوده يوم
الموافق من قبول (العطاء / العرض) المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ()

(٨)

فقط وقدره () ، والذي تمت الترسيه عليه بناء عليه ، باعتباره (الافضل شروطا والاقبل
سعرا / الذي تم ترجيحه بنظام النقاط) ومطابقته للشروط والمواصفات الفنيه واعتماد السلطه
المختصه لتوصيه اللجنه بتاريخ
* وبعد ان اقر الطرفان باهليتهما وصفتهما للتعاقد اتفقا علي الاتي :

البند الاول

يعتبر التمهيد السابق وكراسه الشروط والمواصفات و (العطاء / العرض) المقدم من الطرف الثاني ، وكافة المكاتبات والمستندات المتبادله بين الطرفين ومحاضر (لجنة البت في المناقصة / الممارسه / لجنة الاتفاق المباشر) رقم (لسنه) ، وامر التوريد المؤرخ / / جزء لا يتجزا من هذا العقد ومتما ومكملا لاحكامه .

البند الثاني

تعتبر الملاحق التاليه والمرفقه بهذا العقد جزءا لا يتجزا منه :
ملحق (١): وصف موضوع العقد .
ملحق (٢): الاشتراطات الخاصه .
ملحق (٣): التزامات طرفي التعاقد .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ محل هذا العقد وفقا للممارسات الجيده وافضل المعايير المتعارف عليها وطبقا للمواصفات الفنيه والكميات والاسعار الموضحة بعد وبقيمه اجماليه قدرها () فقط وقدره (شامله كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والنفقات ذات الصله وذلك علي النحو التالي :

رقم البند	الصف	الوحده	الكميه	سعر الوحده	القيمه الاجماليه
اجمالي ثمن الشراء مبلغ وقدره () فقط () (<input type="checkbox"/> شامل ضريبه القيمه المضافه / <input type="checkbox"/> غير شامل ضريبه القيمه المضافه)					

البند الرابع

سدد الطرف الثاني مبلغا اجماليا مقدراه () فقط وقدره () بما يعادل نسبه (٥%) من اجمالي هذا العقد كتامين نهائي ، وذلك (بخطاب الضمان بحساب الطرف الاول رقم بينك / خصما من مستحقاته الصالحه للصرف من عمليه اخري لدي الطرف الاول في الوقت المحدد للسداد / خصما من مستحقاته الصالحه للصرف لدي بموجب خطابها رقم المؤرخ المقدم في الوقت المحدد للسداد / حجز من مستحقاته في حاله الاتفاق المباشر) ويظل هذا التامين ساريا طوال مده العقد بما فيها مده الضمان .

(٩)

(اذا كان الطرف الاول قد قام بسداد دفعه مقدمه يكون البند علي النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبه فيه) .

قام الطرف الاول بسداد دفعه مقدمه بمبلغ اجمالي مقداره () فقط وقدره () بما يعادل نسبه (%) من قيمه التعاقد مقابل خطاب ضمان بنكي معتمد صادر من بنك وغير مقترن باي قيد او شرط بالقيمه والعمله ذاتهما قدمه الطرف الثاني للطرف الاول) .

البند الخامس

(اذا كان التوريد مره واحده يكون البند علي النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبه فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والاصناف محل العقد بمخازن وعنوانها وعلي نفقته الخاصه علي ان يتم التوريد خلال مده (□)اليوم التالي لاختطاره بامر التوريد / □ (، كما يلتزم بان يقدم فاتوره الاصناف المورده من اصل وصورتين وفي حاله اختطاره بتسليم الاصناف في غير هذا العنوان يلتزم بان يرفق مع الفواتير مستندات تثبت قيمه مصروفات النقل الاضافيه التي تحملها فعليا لردها اليه .

(اذا كان التوريد علي دفعات يكون البند علي النحو التالي وتستكمل البيانات المطلوبه فيه)

يلتزم الطرف الثاني بتوريد الكميات والاصناف محل العقد خلال مده (□)اليوم التالي لاختطاره بامر التوريد / □ (وذلك علي نفقته الخاصه وطبقا للبرنامج الزمني التالي :

الكميه	تاريخ التوريد	مكان التوريد

البند السادس

حدد الطرف الاول يوم الموافق في تمام الساعه موعدا لانعقاد اجتماع لجنه فحص الاصناف المورده من الطرف الثاني واذا رفضت اللجنه صنفا او اكثر من الاصناف المورده او وجدت فيها نقص او مخالفه للمواصفات او المتطلبات او العينات المعتمده وجب علي الطرف الاول اخطار الطرف الثاني باسباب الرفض كتابه .

ويلتزم الطرف الثاني بسحب الاصناف المرفوضه وتوريد بدل منها خلال مده لا تجاوز سبعة ايام من تاريخ اليوم التالي لاختطاره فاذا تاخر في سحبها فيحق للطرف الاول تحصيل مصروفات تخزين منه بواقع (٥٪) من قيمه الاصناف المرفوضه عن كل اسبوع تاخير او جزء منه وبحد اقصي اربعة اسابيع وبعد انتهاء تلك المده يحق للطرف الاول لمده اتخاذ اجراءات بيعها لحساب الطرف الثاني ويخصم من الثمن مايكون مستحقا للطرف الاول ويكون البيع وفقا لاحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامه الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادره بقرار وزير الماليه رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ .

البند السابع

يلتزم الطرف الاول باستلام الاصناف محل هذا العقد في المواعيد المحدده وذلك حال مطابقتها للمواصفات والشروط المتفق عليها ويحق للطرف الثاني حال تقاعس الطرف الاول عن الاستلام التقدم بطلب للسلطه المختصه لتشكيل لجنه محايدله لدراسه اسباب التقاعس وصوره منه لمكتب شكاوي التعاقدات العموميه وذلك للمتابعه .

البند الثامن

يضمن الطرف الثاني الاصناف المورده محل هذا العقد وذلك لمده (□)اليوم التالي لاختطاره بامر التوريد / □ (تبدا من تاريخ ضد عيوب الصناعه او

البند التاسع

يلتزم الطرف الاول بان يسدد للطرف الثاني ثمن الاصناف المورده فعليا خلال مده لا تجاوز (٣٠) يوما تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد وذلك علي حسابه رقم بالبنك وفي حاله عدم وفاء الطرف الاول بالمبالغ المستحقه في المواعيد المحدده يلتزم بان يؤدي للطرف الثاني مايعادل تكلفه التمويل لقيمه المطالبه عن فتره التاخير وفقا لسعر الائتمان والخصم المعلن

من البنك المركزي وقت المحاسبه شريطه تقديم الطرف الثاني مستندات رسميه بالمبلغ المطلوب به .

البند العاشر

للطرف الاول زياده او نقص الكميات المتعاقد عليها بما لا يجاوز (١٥ %) من كميته كل بند بذات الشروط والمواصفات والاسعار .

البند الحادي عشر

لا يجوز للطرف الثاني اثناء تنفيذ هذا العقد ان يقوم بتغيير من عهد اليهم ووافق عليهم الطرف الاول بتنفيذ بعض بنوده من الباطن دون موافقه الطرف الاول .
ويظل الطرف الثاني وحده مسئولا عن ايه افعال او اعمال او اخطاء في تنفيذ العقد كما يلتزم باطلاع من عهد اليهم بتنفيذ بعض بنود العمليه من الباطن علي ما يخصهم من شروط العقد .

البند الثاني عشر

كلف الطرف الاول (السيد / السيده) بصفته / بصفتها الوظيفيه بموجب القرار رقم الصادر في مسؤولا / مسئوله عن اداره العقد .

البند الثالث عشر

اقر الطرف الثاني بحق الطرف الاول في ان يقوم بنفسه او بواسطه اي شخص او جهة يحددها الطرف الاول وبحسب طبيعه العمليه المرور او التفتيش او مراقبه التنفيذ علي محل هذا العقد وفي اي وقت دون الحاجه الي اخطار او اذن مسبق .

(١١)

وفي حاله اكتشاف مخالفه الطرف الثاني لاي التزام يحق للطرف الاول توقيع اي من الاجراءين المنصوص عليهما في البند العشرون من هذا العقد .

البند الرابع عشر

اذا تاخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لاسباب خارجه عن ارادته يجوز للطرف الاول اعطائه مهله بما لا يجاوز من المده الاصليه للتنفيذ دون توقيع مقابل تاخير وفي حاله تاخره لاسباب راجعه اليه فيوقع عليه مقابل تاخير يحسب من بدايه المهله وفقا للاتي :
ولا يخل توقيع مقابل التاخير بحق الطرف الاول في الرجوع علي الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما اصابه من اضرار بسبب التاخير .

البند الخامس عشر

يحظر علي الطرف الثاني التنازل للغير عن العقد كليا او جزئيا .

البند السادس عشر

اقر الطرف الثاني عند توقيع علي هذا العقد بعدم صدور احكام نهائيه ضده في احدي الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، او في جرائم التهريب الضريبي او الجمركي .

البند السابع عشر

يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة علي سرية وخصوصيه ما يحصلون عليه من بيانات او مستندات ايا كانت طبيعتها تكون متعلقه بالعقد ويتعهد بعدم افشائها للغير وذلك طوال

مده سريان العقد او بعد انتهائه او انهاؤه او فسخه ويعد الاخلال بمبدا السريه والخصوصيه بمثابه
اخلالا جسيما بشروط العقد ودون الاخلال بايه عقوبه مقرره في هذا الشأن .

البند الثامن العشر

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافه الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق علي هذا العقد من تاريخ
توقيعه وسدادها في مواعيدها المحدده قانونا .

البند التاسع عشر

اتفق الطرفان علي بذل اقصي جهد للالتزام بينود التعاقد طوال مده التنفيذ طبقا لما اشتمل عليه
وبطريقه تتفق مع ما يوجبه حسن النيه وفي حاله حدوث خلاف بينهما اثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع
مع مسؤل اداره العقد او ممثل الجبهه الاداريه بحسب الاحوال خلال مده خمسه عشر يوما من
تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ الاجراءات الاتيه :

١- فحص شروط التعاقد بكل دقه واتخاذ الحل المناسب للمشكله .
٢- قيام اداره التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم راي فني ومالي وقانوني
للسلطه المختصه ويجوز لها الاستعانه باستشاري متخصص للمساعده في دراسه الخلاف
وتقديم الراي .

٣- تسويه الخلاف الذي نشا بالطرق الوديه بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفي العقد واذا ترتب
علي التسويه الوديه اي اعباء ماليه فيتم عرضها علي السلطه المختصه للموافقه عليها بعد
تقديم كافه المستندات والبيانات والمبررات لتسويه الخلاف
وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئه عن هذا العقد

البند العشرون

في حاله اخلال الطرف الثاني باي شرط جوهرى من شروط التعاقد يحق للطرف الاول فسخ العقد
او تنفيذه علي حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التامين النهائي من حق الطرف الاول كما
يكون له ان يخصم ما يستحقه وقيمه كل خساره تلحق به من اي مبالغ مستحقه او تستحق للطرف
الثاني لديه وفي حاله عدم كفايتها يحق للطرف الاول خصمها من مستحقاته لدي اي جبهه اداريه
اخرى ايا كان سبب الاستحقاق دون حاجه الي اتخاذ اي اجراءات قضائيه وذلك كله مع عدم
الاخلال يحق للطرف الاول في الرجوع علي الطرف الثاني قضائيا بما لم يتمكن من استيفائه من
حقوق بالطريق الاداري ولا يحق للطرف الثاني المطالبه باسترداد ما سبق سداده للطرف الاول .

البند الواحد والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائيا في الحالات الاتيه :

١- اذا تبين ان الطرف الثاني استعمل بنفسه او بواسطه غيره الغش او التلاعب في تعامله مع
الطرف الاول او في حصوله علي العقد .
٢- اذا تبين وجود تواطؤ او ممارسات احتيالي او فساد او احتكار من قبل الطرف الثاني .
٣- اذا افلس الطرف الثاني او اعسر .

البند الثاني والعشرون

يسري علي هذا العقد احكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامه الصادر بالقانون
رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادره بقرار وزير الماليه رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩
وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يتم تسوية المنازعات والخلافات التي تنشأ أثناء التنفيذ وفقا للطرق والشروط والاحكام المنصوص عليها في الماده (٩١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامه الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ مع مراعاة ضروره الحصول علي موافقه الوزير المختص في حاله اللجوء الي التحكيم .

(في حاله اللجوء الي تسويه النزاع قضائيا وكان المتعاقد معه شخصا اعتباريا خاصه يكون البند علي النحو التالي)

تختص محاكم مجلس الدوله دون غيرها بالفصل في اي نزاع ينشأ عن تنفيذ هذا العقد .
في حاله اللجوء الي تسويه النزاع قضائيا وكان المتعاقد معه شخصا اعتباريا عامه خاصه يكون البند علي النحو التالي
تختص الجمعيه العموميه لقسمي الفتوي والتشريع بمجلس الدوله بالفصل في كافه المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ او تفسير هذا العقد

البند الرابع والعشرون

اقر الطرفان بان العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما وان جميع المكاتبات والمراسلات والاعلانات والاطارات التي توجه او ترسل او تعلن او تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافه اثارها القانونيه وفي حاله تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه اخطار الطرف الاخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسه عشره يوما بخطاب مسجل بعلم الوصول والا اعتبرت مكاتباته ومراسلته واعلاناته واطاراته علي هذا العنوان صحيحة ومنتجة لكافه اثارها القانونيه .

البند الخامس والعشرون

تحرر هذا العقد من اصل واربعه نسخ سلمت احداها الي الطرف الثاني واحتفظ الطرف الاول بالاصل والنسخ الاخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم .

الطرف الثاني البائع

الطرف الاول المشتري

الاسم :	الاسم :
الصفه :	الصفه :
التوقيع :	التوقيع :
التاريخ :	التاريخ :